مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

لمياء يمين: خطة لإعادة هيكلة الوزارة قطعنا شوطًا بعيدًا في تطوير قانون العمل

تعهدت وزيرة العمل لمياء يمين عند تسلمها مهمات الوزارة انجاز الكثير من الامور لضبط العمل وتطويره، ومعالجة المشكلات القائمة في قطاع العمل وفي الضمان الاجتماعي. لكن عقبات كثيرة واجهتها، لاسيما بعد اندلاع التحركات الشعبية الاحتجاجية وانتشار فيروس كورونا وتفاقم الازمة الاقتصادية والمالية، ما زاد الاعباء والمشكلات

منذ تسلمها وزارة العمل من سلفها الوزير كميل ابوسليمان ومباشرة عملها، تعهدت الوزيرة لمياء يمين التصدي لجميع اشكال الفساد والرشوة، والعمل على مكننة المعاملات لتسهيل معاملات المواطنين، ومواجهة مشكلة البطالة، والعمل على حل مشاكل الضمان الاجتماعي، وتنظيم العمالة الاجنبية، ومعالجة المشكلات الناشئة بين ارباب العمل والعمال.

تابعت وزيرة العمل موضوع اقفال المؤسسات وصرف العمال الذي بدأ بعد التحركات الشعبية في 17 تشرين الاول، وتفاقم مع الوقت لاسيما مع تفشي فيروس كورونا واعتماد التعبئة العامة واجراءات الوقاية. واوضحت ان طلبات التشاور وانهاء العقود التي تم التقدم بها الى الوزارة منذ تشرين الاول الماضي تتخطى 4 الاف، لافتة الى ان هذا الرقم لا يعكس الواقع الفعلي لعدد المؤسسات والشركات التي اقفلت وعدد الاجراء الذين خسروا وظائفهم، لان قسما كبيرا منهم لا يعلم وزارة العمل بهذا الامر.

تفيد معلومات وزارة العمل في هذا السياق ان 30% من المؤسسات اقفلت، في حين ان 20% منها تدفع نصف راتب لموظفيها. لكن المشكلة ان لا امكانات لدى الدولة للتدخل بشكل كاف وتقديم المساعدات الى المصروفين.

في الموازاة، تسعى الوزيرة يمين الى ضمان حقوق عمال المنازل المهاجرين وعدم جعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. وهي تعمل حاليا على عقد العمل الموحد كاول خطوة في اتجاه تفكيك نظام الكفالة.

تعمل ايضا على مشروع تحديث قانون العمل الذي من المفترض ان يلحظ المواد التي تراعي مثل هذه الظروف الاستثنائية ومواد اخرى تواكب الاصلاح الاقتصادي في المستقبل. كما تعمل مع مجلس النواب على اعداد دراسة انشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية.

في اللقاء مع "الامن العام" تحدثت وزيرة العمل عن كل المشكلات التي اعترضت عملها خلال الازمات التي طرأت، وعن مشاريعها لتطوير الوزارة ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وضمان حقوق العمال اللبنانيين والاجانب.

■ برزت خلال الاشهر الماضية مشكلات كثيرة امام وزارة العمل وسائر الوزارات بسبب فيروس كورونا. ما ابرز المشكلات التي اعترضت عملكم وكيف تصديتم لها، لاسيما بالنسبة الى العمال اللبنانيين والاجانب؟

□ كانت لفيروس كورونا تداعيات سلبية على كل القطاعات والمؤسسات، علما ان وزارة العمل تأثرت كغيرها من الوزارات من مخاطر انتشار هذا الفيروس. في فترة ما قبل التعبئة، قمنا بالتدابير اللازمة لحماية الموظفين والمواطنين الذي يقصدون الوزارة لاجراء معاملاتهم. اتخذنا اجراءات وقائية داخل الوزارة، وما زلنا نتبعها حتى اليوم على مستوى التعقيم والتعاطي مع المواطنين، مع احترام البعد المطلوب للمسافة. مع قرار التعبئة العامة، عمل موظفو الوزارة بالتناوب ما اعاق العمل على المشاريع التي كنا قد خططنا لها منذ تولينا الوزارة، وقد اضطررنا الى القيام بالاجتماعات عن بعد. اضافة الى كل ذلك، تم تفعيل الخط الساخن (1740) لتلقي شكاوى العمال، وقد قمنا بالعديد من جلسات التشاور من خلال الاجتماعات عبر الانترنت في فترة التعبئة العامة، كما فعّلنا خطا ساخنا اخر (1741) لتسهيل تلقي شكاوى العاملات في الخدمة المنزلية. حاليا عاد العمل في الوزارة الى طبيعته، لكن بطريقة مكثفة لانجاز معاملات المواطنين العالقة منذ اشهر ولاستكمال العمل على مشاريعنا. خلال انتشار ازمة كورونا وكون الصحة والسلامة في اماكن العمل هي من صلب مهمات وزارة العمل، اصدرنا تعاميم متنوعة في هذا المجال لحماية العمال كل على الاراضي اللبنانية، مواطنين واجانب من هذا الوباء.

■ كيف شاركت الوزارة في مواجهة الفيروس وتفعيل الاعمال في الوقت ذاته؟

□ شاركت وزارة العمل منذ اليوم الاول بشكل فعال في لجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لفيروس كورونا، لتجنب مخاطر هذا الفيروس في اماكن العمل، ممثلة بالمفتشين الاطباء والمستشارين. واكبت الوزارة اعادة فتح القطاعات من خلال اصدارها كل التعاميم والارشادات لتأمين شروط الصحة والسلامة المهنية في اماكن العمل، وفق معايير منظمتي العمل والصحة الدولية. قامت كذلك بالتنسيق مع كل الوزارات والقطاعات المعنية في هذا المجال. كذلك

وزيرة العمل لمياء يمين.

اطلقت منظمة العمل الدولية ورشة عمل لتدريب مفتشي الوزارة، تلتها جولات ميدانية للتأكد من التزام المؤسسات تدابير الصحة والسلامة المفروضة واقامة حملات توعية. اخيرا، جندنا مجموعة من المتطوعين زاد عددهم عن الالفين، لتعزيز نشاط المراقبة الحكومية بالتعاون مع وزارة الداخلية والصليب الاحمر.

■ برزت ايضا مشكلات بين ارباب العمل والعمال والموظفين اللبنانيين، لاسيما خفض الرواتب او العمل بلا راتب موقتا او الفصل من العمل، كذلك اقفال الكثير من المؤسسات وخسارة الكثير من الوظائف. هل من خطة وقائية لمعالجة هذه المشكلات؟

□ الازمة الاقتصادية والنقدية التي يعانيها لبنان، اضف الى ذلك انتشار فيروس كورونا، تسببا في اقفال عدد كبير من المؤسسات، ما ادى الى العديد من المشاكل بين اصحاب العمل والعمال. نتيجة لذلك خسر الالاف من اللبنانيين وظائفهم. وبما ان وزارة العمل معنية مباشرة بهذا الموضوع سعت الى التأكيد على دفع التعويضات للعمال المصروفين من عملهم. دوائر الوزارة تعمل باستمرار على معالجة ما يرد اليها من شكاوى عمل، كما انها تبت بشكل فوري عمليات التشاور التي تأتي الى الوزارة لصرف العمال. على الرغم مما تعانيه من قلة عدد المفتشين، فان دائرة التفتيش في الوزارة تقوم بواجباتها على اكمل وجه، وقد عالجت اعدادا كبيرة من الشكاوى التي وصلت اليها في غضون الاشهر الماضية ولا تزال تعالجها حتى اليوم.

> **جندنا اكثر من الفي متطوع لمساعدتنا في مواجهة كورونا**
>
> **نسعى الى ايجاد جهة تمول دراسة نسب البطالة في لبنان**

■ كم بلغ عدد المصروفين من العمل؟

□ لا وجود لاحصاءات دقيقة حول اعداد المصروفين من اعمالهم بسبب الازمة. نحن نستند الى الارقام الموجودة في الوزارة، بالاضافة الى ارقام مجالس العمل التحكيمية والارقام التي يزودنا اياها الضمان الاجتماعي. لكننا نتعاون مع دائرة الاحصاءات لنقوم باحصاءات حول نسب البطالة في لبنان، ونسعى تاليا الى ايجاد جهة لتمويل هذه الدراسة. نعمل حاليا على دراسة مشروع لآلية لانشاء صندوق التمكين الاجتماعي من اجل دعم اللبنانيين بهدف ايجاد حلول لتداعيات ارتفاع معدلات البطالة، وذلك لتعويض من فقد عمله بسبب الاقفال الذي حصل في الفترة الاخيرة نتيجة انتشار فيروس كورونا. نحن نسعى جاهدين لمساعدة المواطن، وخاصة العامل، كونه الحلقة الاضعف في مواجهة التحديات والازمات.

■ ماذا عن تطوير الوزارة، لاسيما في ما يتعلق بقانون العمل وعمل الاجانب وقانون الضمان؟

□ طبعا، هنالك ورش عمل واسعة النطاق بغية تطوير الوزارة على كل المستويات. لقد وضعنا خطة عمل متكاملة لاعادة هيكلة الوزارة ومكننتها وتحديث اداراتها، في ضوء رؤية عصرية واستراتيجيا جديدة، بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية والاتحاد الاوروبي الممثل بـ Crown Agent. من اهداف هذا المشروع: انشاء الادارات والوحدات الجديدة والقائمة وتحديثها، تبسيط العمليات الادارية، وتفعيل التفتيش من خلال دائرة مختصة لما له من اهمية في سير العمل. في هذا السياق، شكلت لجنة في الوزارة من المفتشين بالتنسيق مع مستشار اقليمي من منظمة العمل الدولية، للاطلاع على واقع تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية، ووضع استراتيجيا عمل سريعة لتطويره وتعزيز فعاليته في الوزارة. في ما يتعلق بقانون ◄

نعمل على معالجة اوضاع العمال الاجانب عبر آلية مع الامن العام.

◄ العمل، هناك لجنة تجتمع بشكل شبه يومي لتعديل هذا القانون بما يتناسب مع تطور الادارة وعصرنتها. قطعنا شوطا بعيدا حتى الان، ونحن نعمل على احالته على مجلس النواب لاقراره في اسرع وقت ممكن. كذلك نحن نشارك في اللجنة البرلمانية التي تدرس نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، ونعمل مع الحكومة على مشروع يرمي الى وضع استراتيجيا وطنية لنظام التقاعد والحماية الاجتماعية. من اولوياتنا ايضا وضع آليات تنفيذية لتطبيق القانون 220 الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة الذي صدر منذ عشرين عاما ولم يطبق الا بطريقة خجولة حتى الان. لذا نحن نعمل حاليا على آلية تطبيق هذا القانون. من المشاريع المهمة التي نعمل عليها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في المدى القريب، مشروع انشاء صندوق التمكين الاجتماعي الذي يدعم كل الذين تركوا اعمالهم بسبب الوضع الاقتصادي المتردي. كذلك نتعاون مع المنظمة على تطوير دور المؤسسة الوطنية للاستخدام وتفعيلها، لخلق فرص عمل للبنانيين تتماشى مع متطلبات سوق

مشروع انشاء صندوق التمكين الاجتماعي يؤمن حلولا للبطالة

العمل ضمن خطة الحكومة لتنظيم العمالة الاجنبية ومكافحة البطالة.

■ متى سيتم تعيين مجلس ادارة للضمان وملء الوظائف الشاغرة؟

- يجب ان يتم تعيين مجلس ادارة جديد للضمان في اقرب وقت ممكن، خصوصا وان صلاحية المجلس الحالي انتهت منذ سنوات عدة. هذا الامر ينبغي ان يبت بموجب آلية توضع لاختيار الاعضاء وفق الكفاية والجدارة والخبرة. لوزارة العمل سلطة وصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهي تقوم بدرس وضعه ومشاكله الادارية والهيكلية والمالية. في هذا الاطار، تدرس ايضا المشروع الذي يعمل عليه الاتحاد الاوروبي بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية والصندوق الوطني للضمان، وقد استكمل جزء كبير منه، وقد بقيت المرحلة النهائية وهي مرحلة التطبيق.

■ برزت مشكلة ترحيل العمال الاجانب وتعثرت ما هي الاسباب؟ كيف ستجدون حلا لمن لم يعد يستطيع توفير راتب عاملة المنزل؟

- تتابع وزارة العمل ومنذ اليوم الاول لبروز الازمة ملف العاملات والعمال الاجانب عن كثب، وقد وضعت اجراءات لمعالجتها نظرا الى تشعبها. ان اعداد العمال الاجانب مرتفعة في لبنان (خاصة غير القانونية منها)، ما يؤدي الى اخراج اموال طائلة من العملة الصعبة، اي الدولار، الى خارج البلاد. مع الازمة الاقتصادية وارتفاع سعر صرف الدولار، اصبح جزء كبير من اصحاب العمل غير قادرين على توفير اجور عمالهم الاجانب بالدولار. اضيف الى ذلك ارتفاع نسب البطالة لدى اللبنانيين، فمن الطبيعي ان يتم الاستغناء عن جزء كبير منهم. العودة الطوعية لهؤلاء العمال الاجانب باتت من الامور الاساسية التي نعمل على حلها. بادرنا كوزارة عمل الى التنسيق لهذه العودة الطوعية، وعقدنا اجتماعات تنسيقية مع السفارات والقنصليات المعنية، للضغط من اجل افساح المجال امام عودة هؤلاء العمال الى بلادهم. طلبنا من تلك السفارات تزويدنا لوائحهم، وعملنا على ايجاد آلية معينة مع الامن العام ومديرية الطيران المدني لتأمين مغادرتهم الطوعية. لكن ويا للاسف بعض السفارات لم يتعاون معنا. الدولة اللبنانية غير قادرة على تحمل تبعات ازمة مغادرة العمال الاجانب الى بلادهم لوحدها. لذا نحن نطلب دعم المنظمات الدولية في هذا الموضوع ونعمل على معالجة اوضاع العمال الاجانب في اسرع وقت، لاسيما غير النظاميين منهم، من خلال وضع آلية مع الامن العام، نظرا الى تداعيات هذا الموضوع على لبنان في ظل الازمة الاقتصادية التي نعاني منها.